



نخيل نيوز | متابعة

انتقد الخبير الاقتصادي نبيل المرسومي، اليوم الخميس، ازدواجية المعايير الحكومية في التعامل مع ملف أسعار السلع والخدمات وتداعيات تغير قيمة سعر الصرف، مشيراً إلى وجود تناقض واضح بين المطالبات الرسمية الموجهة للقطاع الخاص والإجراءات التي تتخذها المؤسسات الحكومية نفسها.

وقال المرسومي، إنه من الغريب حقاً أن نطلب من التجار عدم رفع أسعار سلعهم نتيجة لتخفيض قيمة الدينار، بينما تقوم

نخيل نيوز

مؤسسات حكومية حيوية مثل الخطوط الجوية العراقية برفع أسعار تذاكرها، ومديرية الأحوال المدنية التي رفعت سعر إصدار الجواز الإلكتروني.

وأضاف، أن هذا النهج يثير مخاوف جدية من احتمالية قيام مؤسسات حكومية أخرى بذات الفعل وتحت الذريعة ذاتها المتعلقة بانخفاض قيمة الدينار مقابل الدولار، مما ينعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطنين.